المانحون وسيادة الدول

حسن مدن

يكثر الحديث، ليس اليوم فقط وإنّما منذ سنوات، بل وعقود، عن وصفات (روشتات) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي أصبحت بمثابة المُقرّر الإجباري الذي على كلّ الدول التي تحتاج القروض المالية اتباعه، رغم ما تُظهره التجارب من التداعيات المؤلمة لهذه «الروشتات». فتجد هذه الدول، التي تعود أسباب حاجتها للقروض من المؤسّستيْن الماليتيْن العالميتيْن الأشهر، ومن سواهما من صناديق ودول، إلى تعثّرها الاقتصادي لأسباب مختلفة، بينها سوء الإدارة وغياب التخطيط الصحيح، وتفشّي الفساد في أوساط القوى المُتنفّذة الماسكة بزمام السلطة والمال. ومعلوم أنّ سلطة البلدان المتمكّنة مالياً في هاتيْن المؤسّستيْن مرتبطة بحجم إسهاماتها المالية فيهما، ولأنّ الأغنى هو الأكثر قدرة على الدفع، فإنّه يحوز سلطة أقوى، ومن ثمّ، تجدُ البلدانُ الفقيرةُ نفسَها أسيرة أغنياء العالم، الذين يضعونها تحت الوصاية، لأنّها لن تقوى على تسديد ديونها، وحتى تسديد أرباح هذه الديون، وستجد نفسها محمولةً على تخفيض مستوى معيشة شعوبها استجابة لشروط الدائنين.

ومن الوصفات المُعتادة التي تُجْبَرُ الدول المدينة على تنفيذها: رفع أسعار المحروقات، وزيادة الضرائب بشكل مطّرد، وتقليص الخدمات أو رفع كلفتها، وحمل الحكومات على التخلي عن كثيرٍ من التزاماتها تجاه مواطنيها في مجالات حيويّة مثل الصحة والتعليم، والبنى التحتيّة والخدمات البلدية، والحماية الاجتماعية. ولو تتبعنا تاريخ الثورات والانتفاضات والاحتجاجات الشعبية التي شهدتها كثير من البلدان التي توصف بـ«الناميّة»، لوجدنا أنّ شرارة اندلاعها هي فرض تدابير من وصفات البنك الدولي، وقرينه صندوق النقد الدولي، وغيرهما، حين تجد الغالبية الفقيرة في هذه البلدان نفسها محمولةً على الاحتجاج، لأنّ ليس في طاقتها تحمّل المزيد من الأعباء المعيشية بسبب تلك الوصفات، الخالية من الحسّ الإنساني السويّ، والتي لا يبالي فارضوها بمعاناة الفقراء والمُعدمين وكلّ ذوي الدخل المحدود، لأنّهم، هم بالذات، من يتعيّن عليهم دفع الأثمان الباهظة لخطط «الإصلاح»، التي لا تُقدّم سوى الحلول المعهودة من تقليص أو حتى رفع الدعم عن أسعار مواد غذائية حيوية. ورغم أنّ الحكومات تلجأ، في أغلب الأحوال، إلى القاء اللائمة في تلك التحرّكات على «تدخّلات خارجية»، وما إليها، إلا أنّ التجربة برهنت على أنّ غالبية هذه الاحتجاجات تنطلق عفوياً من غضب الشارع.

ليس الفقراء وذوو الدخل المحدود وحدهم من تطولهم بالتأثير السلبي وصفات المانحين الماليين، وإنّما، أيضاً، قطاعات واسعة من الفئات الوسطى، ولو أخذنا بلداننا العربية مثالاً، لوجدنا أنّ بعض الباحثين يتحدّثون عما يصفونه بـ«انسْطارات» الطبقة الوسطى، في إشارة إلى أنّ هذه الطبقة ليست كتلة واحدة، وإنّما هي فئات متنوّعة، وأحد أسباب ذلك هو تعدّد وتنوّع المنابت الاجتماعية لهذه الفئات. وهو الأمر الذي ينعكس على تكوين مزاجها السياسي والفكري، الذي يبدو، هو الآخر، متنوّعاً ومتعدّداً، وهو أمر نجد تجلّياتٍ له واضحةً في مجتمعاتنا الخليجية، التي تُشكّل حالةً خاصةً في خصائص تطوّرها الاجتماعي، وبنيتها الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الريْعي، ومع الأزمات الاقتصادية العالمية، والتوتّر الاقليمي بأبعاده الدولية، وتقلّبات أسعار الطاقة، إضافة إلى سوء الإدارة والإنفاق وأفة الفساد، فإنّ بعض الحكومات تعجز عن الوفاء بكثير من التزاماتها الاجتماعية التي اعتادها مواطنو هذه الدول، ما يدعو إلى الوقوف بجدّية أمام الآراء التي يُلحظُ أصحابها أنّ استمرار ارتفاع الأسعار والتضخّم المتزايد، وثبات الأجور عند حالها، تؤدي موضوعياً إلى تآكل الفئات الوسطى، وتعرّض أجزاء منها للإفقار، وهو أمر يمكن أن يزداد في الفترة المُقبلة أيضاً، وطبيعي أنّه تترتب عن ذلك مفاعيل اجتماعية واقتصادية عدّة، خاصة إذا ما تذكّرنا القاعدة القائلة إنّ الفئات الوسطى هي حافظة التوازنات الاجتماعية. للأمر جانبٌ آخر على قدرٍ كبير من الأهمّية، يتّصل بسيادة الدول وقراراتها الداخلية، فإذا ما ارتهنت الحكومات في نهجها الاقتصادي، الذي هو العصب الأساسي لأيّ مجتمع، إلى «الهوامير» من المانحين الماليين الدوليين الذين يُملون عليها شروطهم قسراً، فعن أيّ سيادة بعدها نتحدث؟

المُنعرج الانتخابي في الأردن

محمد أبو رمان

ثمّة رسائل استراتيجية عديدة أراد الملك عبد الله الثاني توجيهها إلى الداخل والخارج، بزيارته الهيئة المستقلّة للانتخاب (في الأسبوع الماضي)، وبإعطائه الضوء الأخضر لإجراء الانتخابات النيابية هذا العام، وهو ما قرّرته الهيئة لاحقاً: أن تكون الانتخابات في شهر أيلول/سبتمبر المقبل، مما ينهي جدلاً طويلاً. ورهانات متعدّدة في الأوساط السياسية الأردنية، بشأن ما إذا كانت الحرب على غزّة ستؤدي إلى تأجيل العملية الانتخابية المقبلة أم أنّ الأخيرة ستُجرى في موعدها، كما هو مقرّر. أياً كان ما يحدُث في خارج الأردن لن يؤثّر على الاستقرار السياسي، ولا على الخيارات الاستراتيجية، ولن يكون له انعكاس كبير على المشهد السياسي الداخلي الأردني، وهو الشقّ الثاني من الرسالة، فالمخاوف أو التحذيرات من أنّ الانتخابات ستكون فرصةً لتعزيز حضور الإسلاميين المعارضين أو جماعة الإخوان المسلمين؛ الأمْر الذي يسبب تأييداً وعلاقتها «بحماس» وقاعدتها الاجتماعية، ستعمل على استثمار الحالة الشعورية لدى الشارع الأردني، وتوظّفه في الانتخابات المقبلة، تلك الرسالة المقصودة لا تنفي أنّ هناك تحدّياً كبيراً، قد يكون أكبر من التحديات السابقة المذكورة، يتمثّل مع جاراتها لتعزيز حكم مُستبدّيها الذين يبحثون عن عدوّ تقليدي، ليس من الضروري أن يكون من خارج المنطقة، بل من الأجدى، والأكثر عبثية ودموية، أن يكون بلداً عربياً جاراً، حيث تجد الغالبية الفقيرة في هذه البلدان نفسها محمولةً على الاحتجاج، لأنّ ليس في طاقتها تحمّل المزيد من الأعباء المعيشية بسبب تلك الوصفات، الخالية من الحسّ الإنساني السويّ، والتي لا يبالي فارضوها بمعاناة الفقراء والمُعدمين وكلّ ذوي الدخل المحدود، لأنّهم، هم بالذات، من يتعيّن عليهم دفع الأثمان الباهظة لخطط «الإصلاح»، التي لا تُقدّم سوى الحلول المعهودة من تقليص أو حتى رفع الدعم عن أسعار مواد غذائية حيوية. ورغم أنّ الحكومات تلجأ، في أغلب الأحوال، إلى القاء اللائمة في تلك التحرّكات على «تدخّلات خارجية»، وما إليها، إلا أنّ التجربة برهنت على أنّ غالبية هذه الاحتجاجات تنطلق عفوياً من غضب الشارع.

ليس الفقراء وذوو الدخل المحدود وحدهم من تطولهم بالتأثير السلبي وصفات المانحين الماليين، وإنّما، أيضاً، قطاعات واسعة من الفئات الوسطى، ولو أخذنا بلداننا العربية مثالاً، لوجدنا أنّ بعض الباحثين يتحدّثون عما يصفونه بـ«انسْطارات» الطبقة الوسطى، في إشارة إلى أنّ هذه الطبقة ليست كتلة واحدة، وإنّما هي فئات متنوّعة، وأحد أسباب ذلك هو تعدّد وتنوّع المنابت الاجتماعية لهذه الفئات. وهو الأمر الذي ينعكس على تكوين مزاجها السياسي والفكري، الذي يبدو، هو الآخر، متنوّعاً ومتعدّداً، وهو أمر نجد تجلّياتٍ له واضحةً في مجتمعاتنا الخليجية، التي تُشكّل حالةً خاصةً في خصائص تطوّرها الاجتماعي، وبنيتها الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الريْعي، ومع الأزمات الاقتصادية العالمية، والتوتّر الاقليمي بأبعاده الدولية، وتقلّبات أسعار الطاقة، إضافة إلى سوء الإدارة والإنفاق وآفة الفساد، فإنّ بعض الحكومات تعجز عن الوفاء بكثير من التزاماتها الاجتماعية التي اعتادها مواطنو هذه الدول، ما يدعو إلى الوقوف بجدّية أمام الآراء التي يُلحظُ أصحابها أنّ استمرار ارتفاع الأسعار والتضخّم المتزايد، وثبات الأجور عند حالها، تؤدي موضوعياً إلى تآكل الفئات الوسطى، وتعرّض أجزاء منها للإفقار، وهو أمر يمكن أن يزداد في الفترة المُقبلة أيضاً، وطبيعي أنّه تترتب عن ذلك مفاعيل اجتماعية واقتصادية عدّة، خاصة إذا ما تذكّرنا القاعدة القائلة إنّ الفئات الوسطى هي حافظة التوازنات الاجتماعية. للأمر جانبٌ آخر على قدرٍ كبير من الأهمّية، يتّصل بسيادة الدول وقراراتها الداخلية، فإذا ما ارتهنت الحكومات في نهجها الاقتصادي، الذي هو العصب الأساسي لأيّ مجتمع، إلى «الهوامير» من المانحين الماليين الدوليين الذين يُملون عليها شروطهم قسراً، فعن أيّ سيادة بعدها نتحدث؟

جامعاتُنا وجامعاتهم... الفرق والخلل

محمد صيام

تتصدّر منذ أيام أخبارُ ثورة الطلاب في الجامعات الأميركية عناوينَ قنوات الأخبار العالمية ومواقعها، وكأنّ الكلام يدور عن حدثٍ غير عادي، وغير معهود من ناحية الحجم والتفاعل، كما أنّه حدثٌ غير مُتوقع على ما يبدو لدى المجتمعين الأكاديمي والسياسي الأميركيين، سيما مع اتساع رقعته التي وصلت اليوم إلى بعض الجامعات الكندية والبريطانية والأسترالية، وإلى معهد العلوم السياسية في باريس. والمفاجأة الأكبر في هذا الحدث أنّ القضية التي يتّحد في نُصرتها هؤلاء الطلاب هي نفسها التي يتّحد في خذلانها الساسةُ الأميركيون، واتباعهم من الغرب، فهؤلاء هم طلابهم وأولادهم. ولن يتمكّنوا من اتهامهم بكراهية الغرب أو معاداتهم القيم الحضارية. وأعجب من هذا وذاك، أنّنا معشر العرب في الشرق الغافي، رغم هذه اليقظة الكبيرة كلّها، ما زال دورنا مقصوراً، ويا للأسف، على المشاهدة.

يرقُبُ الواحد منّا ثورة الطلاب المشتعلة حالياً في الجامعات الأميركية بأربعة أعين. أولها، عينُ الفرَح؛ أنّ قَيْضَ الله للشعب المذبوح في قطاع غزّة من ينصره، ويتضامن معه، ويدافع عنه، هناك في أقصى الأرض، في عقر دار الدولة الداعمة للإبادة الصهيونية، في وقتٍ استطاعت فيه وسائل الإعلام الحديثة، نقل الأحداث لحظياً ساعة وقوعها، ما جعل إخفاءها عن أعين الأحرار في العالم ضرباً من المستحيل. ومع استمرار تدفّق المشاهد المروّعة، التي تُبثّ على مدار الساعة من داخل القطاع، لم تحتمل نفوس الطلاب الأبيّة الحرّة مزيداً من صمت، فقرّروا القيام بما يمليه عليهم اشتراكهم مع الضحايا في الإنسانية، والحقّ في الحرّية، ووقف الإبادة، فكانت ثورتهم عارمة، صارخةً في وجه الإدارة الأميركية، فاضحةً للمشروع الصهيوني الاستعماري، وكاشفةً عن وجهه الحقيقي القبيح، وكسروا واحداً من «تابوهات» السياسة الأميركية، التي تتبنّى السردية الصهيونية، وهي سردية كان يُحظر الاقتراب منها أو توجيه النقد والاعتراض على سلوك الاحتلال، مهما بلغ من همجية. لكنّ ثورة الطلاب أنهَتْ عصر التغييب هذا، كما أطلقت، في الوقت ذاته، عصرَ الحقيقة، احتراماً لعقول الطلاب وذكائهم، ووقفاً لعملية الاستغباء، التي تجعل كلّ نقد واعتراض يُوجّه إلى الكيان الصهيوني، مُوجّهاً إلى اليهود، لكن هؤلاء الأحرار جاؤوا ليغيّروا هذا الثابت الزائف، وليقولوا إنّ انتقاد الاحتلال، ومهاجمة جيش الدولة القليطة، هو بسبب أنّها تمارس الإبادة بحقّ غزّة، منذ أشهر عدّة.

العين الثانية هي عين الفخر؛ الفخر بالغزّيين في القطاع، الذين حرّكوا أحرار العالم بصمودهم، رغم سيل الحمم المطارة عليهم منذ أكثر من 200 يوم، كلّ يوم منها هو قيامةٌ صُغرى، فيها من الأهوال والقتل والرعب ما لا يمكن للكلمات تصويره ووصفه، لكنّ الكاميرات تكفّلت بذلك، وأثبتت أنّ الفلسطينيين في غزّة، لم ينكسروا تحت سطوة الجيش الإسرائيلي وقصفه الهمجي، فكان صبرُهم على الجراح، رسالةً عابرةً للقارات والمحيطات، قطعَتْ البحار والأنهار والقِفار، لتستقرّ في الوعي الجمعي للعالم الحُر، وبثّت الحماسة في نفوس طلاب جامعة كولومبيا ابتداءً، فيقودُ عمي البصيرة رئيسةَ الجامعة، نحو خيار استدعاء الشرطة لفضّ اعتصام الطلاب، ليكون شرارةً أشعلت الثورة في باقي الجامعات التي حَقّ أن نضرب لها ولطلّابها تعظيم سلام.

العينُ الثالثة التي ترقب الحدث، هي عين الدهشة؛ تندهشُ أمام مشهد الطلاب الثائرين، وتندهش من الدافع والحافز الذي جعلهم يقفون في وجه الموجة العاتية، بدافعهن عن عقولهم وإرادتهم من حبث المبدأ، رافضين اتهامهم بأنّهم مُضلَّلون، فتحدي هؤلاء الطلاب تيّاراً عارماً ترعاه الإدارة الأميركية، يزيّف الحقائق، ويدعم الاحتلال، ويُحرّم أي مساس بالرواية الصهيونية. تندهش العين من إصرار هؤلاء الطلاب الأحرار

> يستهجن سوريون تمسّك حزب فرنسا الأبيّة اليوم بالقضية الفلسطينية

الأجنبيّ والمهاجرين غرباً، بعيشون في دول وفّرت لهم الحدّ الأدنى من حرّية التعبير.

في التحضير الفرنسي الحالي لانتخابات البرلمان الأوروبي، المزمع عقدها في يونيو/حزيران المقبل، ومع استمرار الحرب الإسرائيلية على غزّة، يتبنّى أحد أطراف اليسار الفرنسي، وهو حزب فرنسا الأبيّة، القضيةَ الفلسطينية، فيقاتل كلّ من يحاول وصل به الأمر إلى اختيار مرشّحة فلسطينية الأصل. وبعيداً عن الحكم في النيّات، التي ليس جديداً ولا غريباً ولا مستهجناً أن تكون انتخابية، فهي عملية سياسيّة في الأساس. وقد وجد هذا اليسار أنّها تستحق التبنّي، مبدئياً ومصلحياً، كي يتمايز أخلاقياً عن الآخرين الخاضعين لرغبات المُعتدي، في ظلّ هذا المناخ الاستقطابي حتى التطرّف، نجد بعض السوريين، ممن يرحّب به أن نستعرض كلمات الإيذاء إيحاءً أو مباشرةً بحقّ من اختلف معنا في الرأي وفي الموقف. وقد بدل بنا ابتعادنا عن الصبلب الوجع، وتسلّينا بهوامشه، أن ننخرط، وهذا إيجابي في المطلق، في الحياة السياسيّة المحلّية، حيث نقيم، بجهعة وصراحةٍ دونما عن الانخراط المطلوب فعلاً ونشاطاً. فاغلب بمشيئة الحاكم التي غالباً ما تُناقض مشيئة المحكوم بأمره. ويتصارع الطرفان إعلامياً ليسجّل كلّ منهما موقفه الوطني من الأزمة الفادحة. وعلى الهامش الإعلامي، ستنهمر البرامج الحوارية والتصريحات النارية المتشنّجة بشكل ولون قميص من قماش، في حين أنّ ملايين الأفراد من شعوبهم المفقّرة والمسروقة ثرواتها الباطنية والعقلية، لا تجد قطعة من قماش تستر بها عوراتها الفيزيائية، وعورات حُكّامها الأخلاقية. وينتقل الصراع إلى الشتات المُهيمَن عليه حتماً من بلاد المنشأ، لتلتحم الأجساد بعنف، وتتضارب دفاعاً عن قماشة الفريق الوطني. وعندما تسخر منهم الحيوانات الأليفة وسواها، تراهم يبرّرون صراعهم البشري الخاوي بأنّه موقفٌ مبدئيٌ لا يجوز في حال من الأحوال حصره بقطعة قماش، وأنّ الذود عنه هو من أسس الانتماء إلى الوطن الأم، والاعتزاز بحاكمها.

من جهة أخرى، سيختلف بعضٌ منّا، أفراداً وجماعات، على جنس الملائكة، خلافاً يصل إلى حدّ المواجهة، والتكفير، والتخوين، والاستهزاء، خصوصاً وغالباً، على أراض عربية نظرياً، أصبح جزءٌ منّا لاجئين إليها بأمر الطغاة في البلد الآمِن أو لجاحة اقتصادية ماسّة، أسهم الطغاة في تهيئة شروطها الذاتية والموضوعية أو انتمى بعض منّا إليها اختياراً في ربيعان الشباب أو بعد طغيان الكُهولة. ومن الأجدى أن نتبارى بدرجات معاناة كلّ منّا لنلعب دور الضحية الأكثر مشروعية. ومن المرجّح به أن نستعرض كلمات الإيذاء إيحاءً أو مباشرةً بحقّ من اختلف معنا في الرأي وفي الموقف. وقد بدل بنا ابتعادنا عن الصبلب الوجع، وتسلّينا بهوامشه، أن ننخرط، وهذا إيجابي في المطلق، في الحياة السياسيّة المحلّية، حيث نقيم، بجهعة وصراحةٍ دونما عن الانخراط المطلوب فعلاً ونشاطاً. فاغلب الأحرار العالم بصمودهم، رغم سيل الحمم المطارة عليهم منذ أكثر من 200 يوم، كلّ يوم منها هو قيامةٌ صُغرى، فيها من الأهوال والقتل والرعب ما لا يمكن للكلمات تصويره ووصفه، لكنّ الكاميرات تكفّلت بذلك، وأثبتت أنّ الفلسطينيين في غزّة، لم ينكسروا تحت سطوة الجيش الإسرائيلي وقصفه الهمجي، فكان صبرُهم على الجراح، رسالةً عابرةً للقارات والمحيطات، قطعَتْ البحار والأنهار والقِفار، لتستقرّ في الوعي الجمعي للعالم الحُر، وبثّت الحماسة في نفوس طلاب جامعة كولومبيا ابتداءً، فيقودُ عمي البصيرة رئيسةَ الجامعة، نحو خيار استدعاء الشرطة لفضّ اعتصام الطلاب، ليكون شرارةً أشعلت الثورة في باقي الجامعات التي حَقّ أن نضرب لها ولطلّابها تعظيم سلام.

العينُ الثالثة التي ترقب الحدث، هي عين الدهشة؛ تندهشُ أمام مشهد الطلاب الثائرين، وتندهش من الدافع والحافز الذي جعلهم يقفون في وجه الموجة العاتية، بدافعهن عن عقولهم وإرادتهم من حبث المبدأ، رافضين اتهامهم بأنّهم مُضلَّلون، فتحدي هؤلاء الطلاب تيّاراً عارماً ترعاه الإدارة الأميركية، يزيّف الحقائق، ويدعم الاحتلال، ويُحرّم أي مساس بالرواية الصهيونية. تندهش العين من إصرار هؤلاء الطلاب الأحرار

> يستهجن سوريون تمسّك حزب فرنسا الأبيّة اليوم بالقضية الفلسطينية

الأجنبيّ والمهاجرين غرباً، بعيشون في دول وفّرت لهم الحدّ الأدنى من حرّية التعبير.

في التحضير الفرنسي الحالي لانتخابات البرلمان الأوروبي، المزمع عقدها في يونيو/حزيران المقبل، ومع استمرار الحرب الإسرائيلية على غزّة، يتبنّى أحد أطراف اليسار الفرنسي، وهو حزب فرنسا الأبيّة، القضيةَ الفلسطينية، فيقاتل كلّ من يحاول وصل به الأمر إلى اختيار مرشّحة فلسطينية الأصل. وبعيداً عن الحكم في النيّات، التي ليس جديداً ولا غريباً ولا مستهجناً أن تكون انتخابية، فهي عملية سياسيّة في الأساس. وقد وجد هذا اليسار أنّها تستحق التبنّي، مبدئياً ومصلحياً، كي يتمايز أخلاقياً عن الآخرين الخاضعين لرغبات المُعتدي، في ظلّ هذا المناخ الاستقطابي حتى التطرّف، نجد بعض السوريين، ممن

في الحديث عن الاعتراف بدولة فلسطين

يقظان التقي

يكثر الحديث عن اعتراف دول أوروبية بدولة فلسطينية، منها إسبانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال وجامايكا، إضافة إلى أستراليا. وقد عزّزت حرب غزّة مسارات هذا الإعلان في رؤية جيوسياسية وقانونية وإنسانية، من قلب محور العمليات الحربية المستمرّة في القطاع. مع ذلك، يمكن أن يؤدي مثل هذا الاعتراف إلى لحظة ديناميكية سياسية في سياق زخم دبلوماسي جديد في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ربطاً مع أولئك الذين يتشاركون موضوع إنهاء الحرب ومشروع السلام والديمقراطية والأمن في العالم.

جاءت الإشارات هذه المرّة من واشنطن ولندن، عبر تصريحات جديّة لمسؤولين في البلدين، لوّحت بالاعتراف مع منح إسرائيل ضمانات أمنية، لكنّها ربطت الاعتراف «بالقضاء على (حماس) وإطلاق الرهائن الإسرائيليين»، أدّى ما حدث في غزّة إلى صدمة داخل النُخب الغربية، وهناك مقترحات ودراسات وصياغات في مراكز أبحاث في موضوع الدولة الفلسطينية، سبقت مسألة التأكد من مصداقية التصريحات والإشارات وتوقيتها قبل نهاية الحرب، وعن حقيقة تلك الدولة، التي يراد إعلانها، وشكلها، بعد المهمّة المستحيلة في تفعيل حلّ الدولتين على مدى ثلاثين عاماً (ليس هناك أيّ حديث عن القدس، ولا كيف يمكن التعامل مع 900 ألف مستوطن يهودي في الضفّة الغربية والقدس، وردم الهوّة بين قطاع غزّة والضفّة الغربية؛ وما هي مواصفات قيام حكومة التوافق الوطني، وكيف ستكون السلطة مسيطرة في غزّة وتدير دفّة الأمور فيها؟).

الدعوات لم تأتِ عقب هجوم 7 أكتوبر (2023)، بل اعتُمِدَ قرارٌ إسباني بهذا الشأن في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، لكنّه لم يُتابَع سياسياً بعدم وجود توافق أوروبي بشأنه، وتطمح إسبانيا (بعد السويد) في أن تصبح لاعباً مهماً في حشد الاتحاد الأوروبي لقضية فلسطين، في مقترح يُعالج خطّة للسلام على نحوٍ أكثر جرأة وتطوراً، يستجيب لما يريده الفلسطينيون، في وقت ستمنح إسرائيل فيه ما يشبه «غفراناً» بعد كلّ المجازر التي ارتكبتها (!) ويراد من الخطة تقديم أفقٍ سياسي للفلسطينيين يحمل في أثنائه احتمال قيام دولة، رغم صعوبة تحقيق ذلك بعد ما جرى بعد 7 أكتوبر. إلا أنّ هذه الخطوة من شأنها، وفق الطرف العربي «أن تفتح مستقبلاً جديداً يسمح باستعادة القرار الفلسطيني، ويسمح بتطويق إيران من حلف دول، متّحدة في تصميمها على منعها من إحداث الفوضى الإقليمية في ظلّ هذا المناخ الاستقطابي حتى تسيطر عليها»، لكنّ الطرف العربي هو الأضعف تجاه المشاريع الإقليمية، وإزاء الإسرائيلي التوسّعي والاستيطاني، مدعوماً برؤية بايدن ترامب في أن، بدعمها إسرائيل في الوسط العربي، في مقابل الطرف الإيراني التوسعي/ الطائفي، والطرف التركي الذي يتحرّك ببراغماتية على حساب الأمن القومي العربي. وبالنظر إلى عدم اليقين داخل المجتمع الدولي بشأن وجود دولة فلسطينية أو عدم وجودها، فإنّ تصريحات الاعتراف حتّى الآن ما تزال غامضة، سيما الأميركية منها، وهي تحاول الضغط على نتنياهو من طريق الحديث عن الاعتراف، والبريطانية على لسان ديفيد كاميرون التي تشترط الانتهاء من «حماس»، والألمانية حين تربط المسألة بالتوصل الى معاهدة سلام مع إسرائيل (30 عاماً من عدم قدرة الأخيرة على تأمين الأمان لمواطنيها).

ولن تخرج القمّة العربية المُرتقبة في المنامة عن هذه الخطوط، التي خرجت بها قمة الرياض العام الماضي، فالمعادلة الجيوسياسية، والعلاقات بين دول المنطقة، لم تتغيرا من جهة أنّ الجميع على يقين (أنّ الدولة العبرية ليست هي التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق السلام، وتثبيت أمن المنطقة، من دون استبدال زعيم جاهز وقادر على تسجيل هذه اللحظة ببنيامين نتنياهو». البرهان على هذا الأمل لم يستقرّ بعد مع الـ«فيتو» الأميركي في مجلس الأمن ضدّ عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، ما يعني تبخّر الوعود للفلسطينيين والعرب بشأن حلّ الدولتين، المشكلة في السقوط الأخلاقي لإدارة أميركية مليئة بالتناقضات، تتحدّث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشر السلام، وتوهم العالم بخلافات مع الجانب الإسرائيلي، وهي في تعاون معها ودعم لها بواقع مُعزّز بالسلاح (6 مليارات دولار)، استمراراً للنهج الذي لم يبتعد عن صفقة القرن (ترامب – نتنياهو)، والذي يتضمن الاعتراف بدولة فلسطينية دون حدود، ولا تشمل القدس الشرقية، مع تكرار الحاجة إلى مفاوضات مباشرة (استنفدت مسارها منذ نهاية حرب الأيام الستة)، واتفاقيات أوسلو في (1993).

كان شعار الدولة الفلسطينية عاملاً مشتركاً لدول حرّية، ولباحثين، ومؤرّخين، لسنوات أعقبت الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في العام 1948، وعجز القادة الفلسطينيون، بدءاً من ياسر عرفات، عن تقييم المخاطر، والاستفادة من المساعدات السياسية والمالية والدبلوماسية، ذات الحجم الكبير؛ ذلك أنّ الديناميات الفصائلية والغموض المالي والاقتصادي، والافتقار إلى الديمقراطية، عوامل غير مساعدة في موضوع الوحدة الوطنية، وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس وحلول واقعية، ومن دون أيديولوجيات.

مع ذلك اكتسبت الجهود الدبلوماسية زخماً مع التصريحات الروسية والصينية، وبعد سلسلة من اعترافات من أميركا الجنوبية في العام 2011، أعقبت إعلان الاستقلال الفلسطيني في 15 نوفمبر 1988 في الجزائر، وتصديق أزيد من 83 دولة، قبل أن تصبح فلسطين عضواً في عديد من وكالات الأمم المتحدة في 1989، واتخذت إسرائيل إجراءات لمواجهة المبادرة مع مجيء بنيامين نتنياهو، منذ 16 عاماً، بالتعسف والقتل والاعتقالات والتهجير المتواصل، والتنمر والاستخفاف والغطرسة، وتضييق الخناق على المجتمع الفلسطيني الذي مَلّ الانتظار. هذا في وقت برزت إشارات من الدول عن عدم الرضا عن بطء عملية السلام، وفي إنكار وجود دولة فلسطينية قائمة بالأمر الواقع منذ اتفاقية لوزان (أكّدت وجود الدولة الفلسطينية/العربية بعد انفصالها عن السلطنة العثمانية)، واعترف القانون الدولي بها من خلال القرار 181، وكان شرط انضمام إسرائيل إلى الجمعية العامة للأمم المتّحدة قبولها الهدنة، والتزامها جميع بنود القرار، بما فيه الاعتراف بالدولة الفلسطينية. هذا الشرط لا يزال قائماً ومحفوظاً بعناصر الشعب الدائم والإقامة، والإقليم/ الحدود (خرائط تفصيلية)، وقانون الجنسية (1922-1925) ليس قانوناً مؤقتاً، والدستور الذي صدر في العام 1925، ونظم نظرياً الحكم بين الدولتين (قام المفوض البريطاني بتثبيت نصوصه). الطلب الفلسطيني عام 2011 بالانضمام إلى الجمعية العامة استند إلى هذه المعطيات القانونية وإلى حيثيات حقّ تقرير المصير (قواعد آمرة غير تعاقدية وغير قابلة للتصرف). الفلسطينيون صنعوا تاريخ شعب لا يزال ينتظر دولته نظرياً (منذ العام 1923)، وعملياً (منذ 1947 -1949)، رغم إصرار إسرائيل أن تكون دولةً لـ«الشعب اليهودي»، وسعيها لتهويد مدينة القدس.

ما عاد ممكناً تبرير السياسات الصهيونية بحجّة حماية الأقلّية اليهودية في الشرق الأوسط، في حين أنّ المطلوب تحرير فلسطين وإعادتها إلى حالة التنوّع الديني وحرّية الإقامة التي كانت فيها منذ أقدم العصور. الأرضية تتغيّر: شعب فلسطيني أسطوري، يقاوم محاولات سحقه على مرأى العالم، فتنتفض الجامعات الغربية لنصرته، في هبّة طلابية لم يشهدها العالم منذ حرب فيتنام، وبتأثير في التصورات العامة والضغط على صنّاع القرار الأميركيين والغربيين، في عولمة «غضب» على جرائم إسرائيل المحتدمة ضدّ الفلسطينيين.

(كاتب لبناني)

> المشكلة في السقوط الأخلاقي لإدارة أميركية مليئة بالتناقضات، تتحدّث عن ديمقراطية وحقوق إنسان، وتوهم العالم بخلافات مع إسرائيل، في حين أنها تدعمها بالسلاح

صراع الضحايا

سلام الكواكبي

تذخر المنطقة العربية بالصراعات الداخلية والاعتداءات الخارجية. وتقع أجزاءٌ منها تحت نير احتلالات مباشرة؛ خبيثة الطابع أو غير مباشرة؛ خبيثة المطامع. ويستمتع بعضُها بفتح جبهات يبتغي منع جاراتها لتعزيز حكم مُستبدّيها الذين يبحثون عن عدوّ تقليدي، ليس من الضروري أن يكون من خارج المنطقة، بل من الأجدى، والأكثر عبثية ودموية، أن يكون بلداً عربياً جاراً، حيث تجد الغالبية الفقيرة في هذه البلدان نفسها محمولةً على الاحتجاج، لأنّ ليس في طاقتها تحمّل المزيد من الأعباء المعيشية بسبب تلك الوصفات، الخالية من الحسّ الإنساني السويّ، والتي لا يبالي فارضوها بمعاناة الفقراء والمُعدمين وكلّ ذوي الدخل المحدود، لأنّهم، هم بالذات، من يتعيّن عليهم دفع الأثمان الباهظة لخطط «الإصلاح»، التي لا تُقدّم سوى الحلول المعهودة من تقليص أو حتى رفع الدعم عن أسعار مواد غذائية حيوية. ورغم أنّ الحكومات تلجأ، في أغلب الأحوال، إلى القاء اللائمة في تلك التحرّكات على «تدخّلات خارجية»، وما إليها، إلا أنّ التجربة برهنت على أنّ غالبية هذه الاحتجاجات تنطلق عفوياً من غضب الشارع.

ليس الفقراء وذوو الدخل المحدود وحدهم من تطولهم بالتأثير السلبي وصفات المانحين الماليين، وإنّما، أيضاً، قطاعات واسعة من الفئات الوسطى، ولو أخذنا بلداننا العربية مثالاً، لوجدنا أنّ بعض الباحثين يتحدّثون عما يصفونه بـ«انسْطارات» الطبقة الوسطى، في إشارة إلى أنّ هذه الطبقة ليست كتلة واحدة، وإنّما هي فئات متنوّعة، وأحد أسباب ذلك هو تعدّد وتنوّع المنابت الاجتماعية لهذه الفئات. وهو الأمر الذي ينعكس على تكوين مزاجها السياسي والفكري، الذي يبدو، هو الآخر، متنوّعاً ومتعدّداً، وهو أمر نجد تجلّياتٍ له واضحةً في مجتمعاتنا الخليجية، التي تُشكّل حالةً خاصةً في خصائص تطوّرها الاجتماعي، وبنيتها الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الريْعي، ومع الأزمات الاقتصادية العالمية، والتوتّر الاقليمي بأبعاده الدولية، وتقلّبات أسعار الطاقة، إضافة إلى سوء الإدارة والإنفاق وآفة الفساد، فإنّ بعض الحكومات تعجز عن الوفاء بكثير من التزاماتها الاجتماعية التي اعتادها مواطنو هذه الدول، ما يدعو إلى الوقوف بجدّية أمام الآراء التي يُلحظُ أصحابها أنّ استمرار ارتفاع الأسعار والتضخّم المتزايد، وثبات الأجور عند حالها، تؤدي موضوعياً إلى تآكل الفئات الوسطى، وتعرّض أجزاء منها للإفقار، وهو أمر يمكن أن يزداد في الفترة المُقبلة أيضاً، وطبيعي أنّه تترتب عن ذلك مفاعيل اجتماعية واقتصادية عدّة، خاصة إذا ما تذكّرنا القاعدة القائلة إنّ الفئات الوسطى هي حافظة التوازنات الاجتماعية. للأمر جانبٌ آخر على قدرٍ كبير من الأهمّية، يتّصل بسيادة الدول وقراراتها الداخلية، فإذا ما ارتهنت الحكومات في نهجها الاقتصادي، الذي هو العصب الأساسي لأيّ مجتمع، إلى «الهوامير» من المانحين الماليين الدوليين الذين يُملون عليها شروطهم قسراً، فعن أيّ سيادة بعدها نتحدث؟

رسالة إلى أبو مازن

صلاح الدين الجورشي

سيّدي الرئيس، أنا صحافي تونسي، سبق أن زرتُكم في مكتبكم في تونس، وكانت جلسةً مفيدةً لي، رغم تحفّظكم لاعتبارات أتفهمها، خاصة في ظل حكم الرئيس زين العابدين بن علي اسمحوا لي، سيّدي الرئيس، أن أتحدّث عن الشأن الفلسطيني، وأتمنّى ألا يُعتبر هذا تدخّلاً في شؤونكم، فأنتم تعلمون أنّ قضيتنا هي قضيتكم، وقضية كلّ العرب والمسلمين. لكنّي سألزم نفسي عدم تجاوز ما تعتبرونه عادة «خطوطاً حمراء». أنتم تختلفون عن الزعيم ياسر عرفات في المنهج، وفي العديد من المسائل الاستراتيجية، في مقدّمتها، رفضكم الواضح ما تسمّونه «اللجوء إلى العنف» ضدّ إسرائيل. وتعتقدون أنّ اختلال موازين القوى يجعل الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني بطريق الكفاح المسلّح غير ممكن. وترون أنّ من شأن عدم الالتزام بالنضال

مئتا يوم من الصمود ولهيب التضامن الذي يعصف بالعالم

مصطفى البرغوثي

مئتا يوم من العدوان وحرب الإبادة الجماعية على قطاع غزّة، كانت أكثر من كافية لكشف مجموعة من الحقائق حول إسرائيل، ونضال الشعب الفلسطيني ضدّ الاحتلال، وما حقّقه من تأثير في العالم بأسره. أولها أنّ المجتمع الإسرائيلي، ومنظومته الحاكمة، ينجرفان نحو الفاشية والتعصّب الأصولي الديني اليهودي، والعنصرية المطلَقة ضدّ الشعب الفلسطيني، بل ضدّ العرب عموماً. ثاني الحقائق أنّ حكومة بنيامين نتنياهو وجيش الاحتلال فشلا في تحقيق أيّ من الأهداف الأربعة المُعلنة، فلا استطاعا اقتلاع المقاومة، ولا فرض السيطرة العسكرية على قطاع غزّة، ولم ينجحا في استرداد أيّ من الأسرى بالقوة العسكرية. والأكثر أهمّية، أنهما لم ينجحا في انجاز الهدف الرئيس للعدوان، وهو التطهير العرقي وتهجير الشعب الفلسطيني من أرض وطنه، بسبب صمود وبسالة سكّان غزّة، ومنهم 700 ألف لم تنجح إسرائيل في إجبارهم على مغادرة شمال القطاع، وعشرات الآلاف ممّن نجحوا في العودة إلى الشمال، رغم مخاطر الموت برصاص الاحتلال.

ثالث الحقائق، انكشاف نقاط الضعف الإسرائيلية، وهشاشة بنيان المجتمع الإسرائيلي، الذي يتمزّق بتأثير تفاقم الصراعات الداخلية، بين المتديّنين والعلمانيين، وبين النظام الحاكم وعائلات الأسرى، التي تستشعر أنّ نتنياهو لا يعبأ بحياة أبنائها، بل يفضّل موتهم وقوداً لاستمرار حربه الهمجية، الهادفة إلى إنقاذه من نهايته السياسية المحتومة. ولم يسبق أن بدت هشاشة البنيان الإسرائيلي واضحة كما هي اليوم، بعد أن ثَبُتَ أنّ ذلك البنيان لم يكن ليصمد أمام قوّة مقاومة صغيرة الحجم والإمكانات لولا الدعم الأميركي والغربي غير المحدود، بالسلاح والقذائف والدعم السياسي والمالي، وآخره منح الولايات المتّحدة إسرائيل 26 مليار دولار لإنقاذ جيشها واقتصادها من الانهيار.

رابع الحقائق، أنّ الضفّة الغربية تواجه مثل قطاع غزّة مخاطر التطهير العرقي نفسه، بتعرّضها لهجمات مسعورة من قطعان المستوطنين المدعومين بالمال والسلاح من الحكومة الإسرائيلية، ووزرائها المستوطنين الفاشيين، وفشل محاولات تشويه صورة ما يجري على أنّه حرب بين إسرائيل وحركة حماس، إذ صار واضحاً أنّها مواجهة بين الاحتلال ومنظومته العنصرية من جهة، والشعب الفلسطيني بكلّ مكوّناته وفي أماكن وجوده كافّة، من جهة أخرى، وأنّ ما يجري هو امتداد للمواجهة بين الفلسطينيين وحملة الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيونية، التي بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وخامس الحقائق، أنّ إسرائيل أعادت احتلال كامل الضفّة الغربية منذ 7 أكتوبر، وسلبت السلطة الفلسطينية كلّ ما تبقّى لها من سلطة، وجعلتها سلطة بلا سلطة تحت الاحتلال، وجاء الـ«فيتو» الأميركي على قبول دولة فلسطين في مجلس الأمن ليؤكّد مدى زيف الأوهام بإمكانيّة الاعتماد على الولايات المتّحدة المُنحازة بشكل مطلق ومتواصل للعدوان الإسرائيلي. سادس الحقائق، انكشاف عورة النظام العالمي، وادّعاءات الغرب بشأن القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان، وانفضاح درجة الانحطاط في استخدام المعايير المزدوجة، وآخرها البيان الذي يطالب بالإفراج عن جميع الأسرى الإسرائيليين؛ الـ 130، من دون ذكر أحد من آلاف الأسرى الفلسطينيين في السجون ومعسكرات الاعتقال الإسرائيلية، بمن فيهم مئات الأطفال. سابع الحقائق، أنّ الشعب الفلسطيني يخوض معركة وجود وبقاء، لأنّ وجوده، ومستقبله سواء في الداخل أو في الضفّة الغربية أو غزّة، صار مُهدداً بالإبادة والتطهير العرقي، من منظومة عنصرية تنجرف في ممارساتها نحو الفاشية.

في مقابل ذلك كلّه، انتشر لهيب التضامن مع الشعب الفلسطيني، وضدّ ما يتعرض له من إبادة جماعية، في العالم بأسره. وبتأثير التحوّل الحاصل طوال الأشهر الستّة الماضية في أوساط جيل الشباب العالمي، بدأت ثورة طلابية عالمية في الولايات المتّحدة بالانتشار، كالنار في الهشيم، من جامعة إلى أخرى، حتّى وصلت إلى أكثر من مئتي جامعة وكلّية جامعية، وفشلت كلّ محاولات قمعها، حتى باستخدام الشرطة والحرس الوطني الأميركي، وامتدّت خلال أقلّ من يومين إلى الجامعات الأوروبية وجامعات أستراليا، وأصبح مؤكّداً أنّها ستنتشر لتشمل العالم بأسره، بما في ذلك الجامعات العربية، التي طال انتظار مشاركتها. وفشلت كذلك المحاولات الإسرائيلية اليائسة لوسم هذه الثورة الطلابية العالمية بالـ«لا سامية»، خصوصاً أنّ عدداً لا يستهان به من الطلاب اليهود المعادين للصهيونية يشاركون فيها.

> أثبتت فلسطين رغم صغر حجمها، وضعف إمكاناتها، أنّها كانت قادرة بصمودها ونضالها ومقاومتها، وتضحياتها الغالية، على تحريك العالم بأسره

ويجمع المراقبون على أنّ ثورة جيل الشباب الطلابية لا سابق لها، منذ مثيلتها في الستينيات من القرن الماضي، ضدّ الحرب الأميركية على فيتنام، التي أجبرت حكّام الولايات المتّحدة على وقفها. وتُذكّر الثورة الجديدة بقوة التأثير الشعبي عندما يخرج من قمقمه في فرض التغيير، كما جرى مع حركة المقاطعة وفرض العقوبات، التي أسهمت في إسقاط نظام الأبارتهايد العنصري في جنوب أفريقيا. ويمكن للثورة الطلابية العالمية أن تتحوّل إلى أوسع حركة عالمية لفرض العقوبات، والمقاطعة الشاملة، على إسرائيل، ليس لوقف العدوان الجاري على قطاع غزّة فقط، بل ولإسقاط كلّ منظومة الاحتلال والتمييز العنصري والاستعمار الإحلالي الاستيطاني الصهيوني.

وبذلك أثبتت فلسطين رغم صغر حجمها، وضعف إمكاناتها، أنّها كانت قادرة بصمودها ونضالها ومقاومتها، وتضحياتها الغالية، على تحريك العالم بأسره، وعلى شقّ طريق حرّيتها الحقيقية والكاملة، مهما بلغت الصعاب.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

في اتساع احتجاجات طلبة الجامعات الأميركية

عمر كوش

اتسعت رقعة الاحتجاجات الطلابية في الجامعات الأميركية ضدّ الحرب الإسرائيلية على غزّة، وامتد نطاقها إلى خارج الحرم الجامعي في جامعة كولومبيا، ليصل إلى جامعة جورج واشنطن العريقة في العاصمة الأميركية، التي أسّسها أول رئيس للولايات المتّحدة في عام 1821، وإلى جامعات مرموقة أخرى مثل جامعة نيويورك ويل، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة نورث كارولاينا وتكساس، وسواها، وذلك رغم إجراءات اتّخذتها إدارات بعض الجامعات، والتعامل العنيف والتمييزي لعناصر الشرطة الأميركية، الذين لم يتردّدوا في استخدام العنف، والاعتداء بالضرب على مجموعات من الأكاديميين والطلبة، واعتقلوا عديداً منهم. ولعلّها المرة الأولى التي تدين فيها منظّمة العفو الدولية «التعامل العرقي والقمعي»، الذي واجهته احتجاجات الطلاب الداعمة لحقوق الفلسطينيين، والمنددّة بما ترتكبه إسرائيل من جرائم ضدّهم.

تدخل احتجاجات الجامعات الأميركية ضمن موجةِ تضامنٍ عالمي واسعةٍ مع القضية الفلسطينية، تطالب بوقف الحرب الإسرائيلية التي تشنّها إسرائيل منذ أكثر من ستّة أشهر. ومن الطبيعي أن تُلهم هذه الاحتجاجات طلاب جامعاتٍ أخرى في العالم، إذ تظاهر طلاب جامعة السوربون في باريس، ولأول مرة منذ بدء الحرب الإسرائيلية على غزّة، دعماً لفلسطين، وعبّروا عن احتجاجهم على الحرب الإسرائيلية خلال إلقاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون محاضرة له في الجامعة، وقاطعوا خطابَه على خلفية الموقف الفرنسي من الحرب الإسرائيلية على غزّة. وكذلك، احتجّ طلاب في الجامعة الأميركية في القاهرة. ومن المرجّح أن تصل شرارات الاحتجاج إلى جامعات أخرى في أوروبا وسواها. ليست هي المرّة الأولى التي يعتصم فيها طلاب جامعات أميركية داخل الحرم الجامعي احتجاجاً على سياسات بلادهم، بل خرجوا في مناسبات عديدة إلى شوارع المدن والساحات رافعين شعارات احتجاج غاضبة ضدّ قضايا وسياسات معيّنة. وكانت أبرزُ احتجاجاتهم موجّهةً ضدّ حرب فيتنام، وضدّ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ودفاعاً عن مطالب الحقوق المدنية التي أسهمت بإنهاء التمييز ضدّ الأميركيين من أصل أفريقي. كما أنّهم حملوا مطالبات التغيير في قضايا ترتبط بسياسات حكومات بلادهم، وإدارات جامعاتهم، وأنظمتها التعليمية، وسوى ذلك.

وأثارت هذه الاحتجاجات العارمة ضدّ الحرب الإسرائيلية، التي أضحت تشكّل ظاهرةً لافتةً في الولايات المتّحدة، جنون قادة حكومة الحرب الإسرائيلية على غزّة، فوصف بنيامين نتنياهو ما يحدث في جامعات أميركية بأنّه «مُروّع»، واتهم «غوغاء معادين للسامية» بالسيطرة على الجامعات الأميركية البارزة.

ويظهر التاريخ الاحتجاجي أنّ معظم الاحتجاجات الطلابية كانت لها تأثيرات عميقة على المجتمع والمشهد السياسي الأميركي العام، وشكّلت محطاتٍ فارقةً في مسار النضال المطلبي من أجل الحقوق المدنية والعدالة الاجتماعية، وطاولت تداعياتها نُظُمَ عملِ وسياساتِ الجامعات الأميركية. أطلق الطلبة في احتجاجاتهم دعوات لوقف دائم لإطلاق النار في غزّة، وطالبوا بإنهاء تقديم المساعدات المالية والعسكرية الأميركية لإسرائيل، وسحب استثمارات الجامعات من شركات توريد الأسلحة، وغيرها من الشركات المستفيدة من الحرب، والعفو عن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الذين تعرّضوا لإجراءات تأديبية أو الطرد بسبب الاحتجاجات. لكن دعواتهم ومطالبهم لم تجد آذاناً صاغية لدى الإدارة الأميركية، الماضية في دعم إسرائيل على مختلف المستويات. كما أنّ إدارات جامعاتهم لم تلتفت إلى مطالباتهم بكشف جميع علاقات تلك الجامعات مع إسرائيل، واستثماراتها فيها، ولا قطع العلاقات مع جامعات إسرائيل.

> الحراك الاحتجاجي الذي تشهده الولايات المتّحدة يقوده الشباب، وسيكون له أثر كبير على صورتها، وقد يُفضي إلى تغيرات واسعة في سياساتها الحالية

العامل الأساس الذي دفع إلى زيادة زخم حركة الاحتجاج الطلابي، هو قرارات الإدارات الجامعية وإجراءاتها الصارمة، التي يعتبرها المحتجّون انتهاكاً لحرّيتهم في التعبير عن الرأي بشكل سلمي، إذ قرّرت جامعة كولومبيا، في نوفمبر/ كانون الأول عام 2023، تعليق نشاط مجموعتي «طلاب من أجل العدالة في فلسطين» و«الصوت اليهودي من أجل السلام». ثمّ وصل الأمر إلى حدّ أنّ رئيسة الجامعة نعمت (مينوش) شفيق، استدعت شرطة نيويورك لإخلاء مخيّم اعتصام الطلبة في حرم الجامعة، بعد يوم من إدلائها بشهادتها أمام لجنة في مجلس النوّاب الأميركي، ثمّ قررت اعتماد نظام دراسة هجين، يجمع بين الحضور الشخصي والافتراضي. كان متوقّعاً أن يقابل قرار رئيسة جامعة كولومبيا استدعاء الشرطة إلى الحرم الجامعي بردّات فعل غاضبة من أعداد كبيرة من الطلبة، ومن أعضاء في هيئة التدريس، لكنّ القرار يعكس مدى ارتهان رؤساء الجامعات، وخوفهم من ضغوط الساسة والمشرّعين، وذلك بعد المحاكمات والاستدعاءات التي تعرّض لها رؤساء جامعات، وأفضت إلى استقالة رئيسي جامعتي هارفارد وبنسلفانيا.

ويبدو أنّ الدرس الذي تعلّمه رؤساء الجامعات الأخرى هو أنّه يترتب عليهم الظهور بمظهر المُتشدّد أمام موجة الاحتجاجات والتظاهرات، ما يعني أنّهم باتوا تحت ضغط نوع جديد من المكارثية، التي فعلت فعلها في الولايات المتحدة في خمسينيات القرن العشرين المنصرم. لكنّ الولايات المتّحدة تغيّرت كثيراً، وما تشهده من حراك احتجاجي في الفترة الراهنة يقوده الشباب، وسيكون له أثر كبير على صورتها، وقد يُفضي إلى تغيرات واسعة في سياساتها الحالية.

(كاتب سوري في إسطنبول)

هذه الحصيلة الحكومية في المغرب

محمد طيفوري

قدَّم رئيس الحكومة المغربية عزيز أخنوش، الأربعاء الماضي (24 إبريل/ نيسان)، حصيلة منجزات حكومته التي انتصفت ولايتها، أمام مجلسيّ البرلمان (النواب والمستشارين)، طبقاً للفصل 101 من الدستور. فاق أداء حكومة الكفاءات «كلّ التوقّعات والانتظارات»، يقول زعيم الائتلاف الحكومي بكلّ ارتياح واطمئنان، ما منح حكومته «شرعية الإنجاز بعد شرعية الاقتراع، ويُكسِبها اليوم شرعية الاستمرار في استكمال تنزيل ما تبقّى من برنامجها». أجاد الرجل اللعب بالأرقام أمام أنظار ممثليّ الأمّة، وهذا ليس بغريب على «ملياردير» من عالم المال والأعمال، التحق حديثاً بعالم السياسة، فاستعرض من الإحصاءات والمؤشّرات والنسب ما جعله لا يتردّد في وصف ذلك بـ«الثورة الاجتماعية غير المسبوقة» في المغرب. وزاد، بكلّ ثقة في النفس، أنّ سياسة حكومته في تنزيل مُرتكزات الدولة الاجتماعية قد أدّت إلى «إنجازات تُضاهي ما تقوم به دول جدّ متقدمة في المجال الاجتماعي». توقّف أخنوش، طويلاً، عند الدعم الاجتماعي المباشر لفائدة الأُسَر، مؤكّداً استفادة 3,5 ملايين أسرة، بنهاية مارس/ آذار، من منحة تتراوح بين 500 وألف درهم (50 -100 دولار) شهرياً. واستغرق في تفاصيل الورش الاجتماعية، وتكلفة تنفيذها بالنسبة إلى الدولة، التي بلغت 25 مليار دولار، برسم سنة 2024، عادّاً ما قامت به حكومته سابقةً لا نظير له في التاريخ السياسي في المغرب.

كان المغاربة ينتظرون من رئيس حكومتهم أجوبةً سياسيةً مباشرةً عن مشكلاتهم الاجتماعية، بدءاً من توضيحات بشأن توقيف الدعم عن آلاف الأسرة، بعد مضي ثلاثة أشهر على شروعهم في الاستفادة منه، بدعوى تحسّن وضعهم الاجتماعي. فلا يُعقل أن يتغيّر حال أسرة في وضعية هشاشة، بعد منحها ثلاث دفعات، بمبلغ إجمالي لا يتعدى 1500 درهم (150 دولاراً) (!) ثمّ كيف لمستوى العيش أن يتحسّن بمثل هذه المبالغ الزهيدة، والحكومة نفسُها أقرّت في سبتمبر/ أيلول الماضي مرسوماً يقضي بزيادة الحدّ الأدنى للأجور، ليبلغ 3120 درهماً (312 دولاراً) شهرياً؟ فإذا كانت ثلاثة آلاف درهم شهرياً بالكاد تكفي لمواجهة ارتفاع الأسعار، فأنّى لمبلغ 500 درهم أن يؤثّر في تنصيف أسرة تعاني الهشاشة؟

كيف لحكومة الكفاءات أن تنهج سياسة دعم قوامها الجود والكرم في عدد من القطاعات، لا تلبث أن تنقلب تقشّفاً وتقتيراً متى تعلّقت بالمواطن البسيط المغلوب على أمره. منذ تنصيب حكومة رجال الأعمال في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، حظيت قائمةٌ من القطاعات بنصيبها من المال العام بسخاء، فمراجعة السياسات الاجتماعية؛ خاصة ما تعلق منها بدعم أسعار المواد الأساسية، قصد إقامة «الدولة الاجتماعية» الموعودة، تطلّب مواصلة رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية، مع الإبقاء على دعم القطاعات المتضرّرة من ذلك. لقد استفاد مهنيو النقل الطرقي (أكثر من 180 ألف عربة) مثلاً، منذ قرار الزيادة في أسعار المحروقات، من دعم حكومي استثنائي لقطاع النقل (الطرقي والسياحي والبضائع)، بمبالغ تتراوح ما بين 1600 و7000 درهم (160 - 700 دولار).

استفاد قطاع الفلاحة من جزيل الدعم في أكثر من مناسبة، فالحكومة دعمت السنة الماضية استيراد الأعلاف بمبلغ وصل إلى خمسة مليارات درهم. كما رصدت مبلغاً مماثلاً (4,5 مليارات درهم) لدعم أسعار الأسمدة، واستيراد بذور الطماطم وبذور البطاطس وبذور البصل. ويحظى قطاع تربية المواشي، للسنة الثانية على التوالي، بدعم قدره 500 درهم عن كلّ رأس غنم يُستورد من الخارج، فضلاً عن إعفاء من الرسوم الجمركية بهدف توفير الأضاحي الموجّهة إلى الذبح في عيد الأضحى، مع توقّعات باستيراد قرابة مليون رأس غنم هذه السنة؛ أي دعم بقيمة 500 مليون درهم. هذا المال العام كلّه لأجل دعم قطاع تولّى أخنوش، بصفته وزيراً للفلاحة والصيد البحري، تدبيره أكثر من 15 عاماً، قبل أن يصبح رئيس الحكومة، إذ وعد المغاربة بالأمن الغذائي (راجع مقال الكاتب: «المغرب الأخضر وأكذوبة الأمن الغذائي»، «العربي الجديد»، 17/05/2022). تباهى رجل الأعمال بنجاحه في السياسة أيضاً، فسياسات حكومته أفضت إلى حصاد جعل المغرب يُنافس الدول المتقدّمة. يبدو أن الرجل نسي أنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقريره السنوي (2024/2023) عن التنمية البشرية، منح المغرب المركز 120 عالمياً. فأين هي ثمار ثورة حكومات الكفاءات إذاً؟ وكيف تتقدّم دول عربية غير مستقرّة مثل: ليبيا (92) ولبنان (109) وفلسطين (111) على دولة طالما اعتبرت نفسها قوّة إقليمية في شمال أفريقيا؟ فقدان حكومة رجال الأعمال الحس السياسي قلب تقديم رئيسها للحصيلة إلى «حَصْلة»، وتعني بالعامية المغربية «المأزق»، فبدل الحذر في استعراض الأرقام، التي تبقى بلا دلالة ما لم تنعكس على المعيش اليومي للمغاربة، رفع السقف عالياً، ما أعاد إلى الأضواء أسئلة حول الثروة والتنمية والمساواة... فالإجابة عن هذه الأسئلة هي بتوزيع عادل للثروة تغني فقراء المملكة عن الدعم، فالمغرب، حسب تقرير اللامساواة العالمية، من الدول المنتجة للثروة، لكن الثروة فيه تبقى متمركزة في أيدي أقلّية؛ فقرابة الثلثين من إجمالي الثروة يمتلكها 10% من المغاربة فقط.

> الإجابة عن أسئلة بشأن التنمية والمساواة هي بتوزيع عادل للثروة تغني الفقراء عن الدعم، فقرابة الثلثين من إجمالي الثروة يمتلكها 10% من المغاربة

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads